أهم ملامح الفساد ومؤشراته فى القارة الأفريقية

فايدة علي عابدين(*)

مقدمة

تُعد ظاهرة الفساد الاقتصادي ظاهرة مرضية خطيرة موجودة في كل المجتمعات المتقدمة والنامية منها ولكن بدرجات متفاوتة، بحسب الخصوصية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه المجتمعات؛ حيث أرجع الخبراء والمتتبعون لشؤون التنمية سبب فشل معظم التجارب والمشاريع في العالم وفى البلدان النامية على وجه الخصوص، وانتشار وتفاقم الأزمات المالية والاقتصادية إلى انتشار وتفشي الفساد بمختلف اشكاله كأهم وجه من اوجه غياب الحكم الرشيد والذي أدى الى سوء استخدام الموارد المتاحة وتخفيض كفاءة وفعالية استخدامها، بالإضافة الى التأثير سلبًا على العدالة التوزيعية، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ وهذا ما يُهدد التنمية المستدامة بشكل ملموس.

وفى أفريقيا لا يقل انتشار الفساد "Corruption" في دولها عن غيرها من القارات، بل ان الفساد في الدول الافريقية أصبح واقعاً حياتياً متكرراً، كما انه يترك اثاراً مدمرة على الانجاز الاقتصادي والاداء الحكومي وطبيعة السلطة الحاكمة، ومما يزيد الامر خطورة ان الاليات الحكومية المستخدمة للقضاء على الفساد في هذه الدول غير مؤثرة وليس لها أي فعالية تذكر، وعليه فان دراسة الفساد في افريقيا يحتاج للمزيد من البحث والدراسة ليس فقط لأنه اكثر انتشارا مقارنة بالدول المتقدمة، ولكن لان هناك ادراكاً متزايداً بمدى خطورته على عمليات التنمية المستدامة التي تشهدها دول القارة الافريقية.

أولاً: أهمية الدراسة:

تزايد الاهتمام بقضية الفساد منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، نتيجة للآثار السلبية التي تخلفها على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والفساد وفق أكثر التعريفات بساطة وشيوعا، هو استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، ورغم أن ظاهرة الفساد هي ظاهرة عامة ترتبط بمعظم المجتمعات الإنسانية بغض النظر عن درجة تقدمها الاقتصادي أو تصنيفاتها على سلم التنمية، إلا أن مشكلة الفساد تحتل مكانًا جوهريًا من بين مشكلات القارة الأفريقية بوجه خاص. ففي السياق الأفريقي، تعتبر مشكلة الفساد سمة هيكلية في كيان الدولة نفسه، فضعف القدرات البيروقراطية والطبيعة الريعية للدولة تعيد إنتاج شبكة الفساد وتجعلها لصيقة الصلة بالإدارة والحكم، والتي تعيق النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم تشيع ظواهر الفساد الكبير واختطاف الدولة في العديد من دول القارة.

(*) باحثة دكتوراه - كلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة - عدد ٤٥، يناير ٢٠١٩ ص ص ٩ - ٤٨ .

وقد تصاعد الاهتمام بقضية الفساد وانعكاساتها السلبية على آفاق التنمية في دول القارة على مدى العقدين الماضيين مع تنامى وطأة الفساد وتكلفته في تأخير النمو أو سوء توزيع عوائده في مختلف دول القارة، وكذلك مع تزايد الاهتمام بقضايا الحكم الرشيد وعلاقتها بالتنمية وكان الاهتمام على المستوى الإقليمي واضحًا حين تبنى الاتحاد الأفريقي بروتوكولا لمكافحة ومنع الفساد قبل أن تعلن الأمم المتحدة البروتوكول المناظر بعدة أشهر. فقد فتح الاتحاد الأفريقي الباب للتوقيع على بروتوكول منع ومكافحة الفساد في التاسع من شهر يوليو عام ٢٠٠٣، أي قبل بروتوكول الأمم المتحدة بحوالي خمسة أشهر.

ومع تصاعد وتيرة الفساد في القارة الافريقية وفقاً لتقارير منظمة الشفافية الدولية والتي أشارت الى تصدر عشرة دول افريقية المراتب الاولى من حيث مؤشر الفساد، تأتى هذه الدراسة لتتناول تلك الظاهرة بالبحث والتحليل موضحة انعكاساتها على النمو الاقتصادي، وقد تم اختيار الحالة الأنجولية باعتبارها من أبرز نماذج الفساد المتغلغل في مؤسسات الدولة.

أهم ملامح الفساد ومؤشراته في القارة الأفريقية

يعد الفساد من القضايا متعددة الأبعاد التي تنتشر في معظم الدول، وبخاصة النامية منها، كما أنه يمثل قضية اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتنعكس أثاره بصورة سلبية علي كافة جوانب الحياة في المجتمع. ورغم أنه لا توجد بيانات يعول عليها في تحديد حجم الفساد في كافة الدول التي يتغلغل فيها، مما يصعب من قياس آثاره، إلا إنه من خلال استخدام بعض المؤشرات الدولية التي بدأت تتوفر في السنوات الأخيرة يمكن من خلالها التعرف علي مستوى الفساد القارة الأفريقية.

ويشكل الفساد عائقًا أمام التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعيق التنمية الإدارية ويضعف الكفاءة الاقتصادية ويؤدي إلى هجرة العقول ويساهم فى عدم تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أنه يقوض الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية مما يلقى بظلاله سلبًا على الدول المتضررة ويزيد من درجة تبعيتها للخارج.

ويتكون هذا البحث من مبحثين رئيسيين، حيث يعرض المبحث الأول ملامح الفساد وتأثيراته في القارة الأفريقية، ويتناول المبحث الثاني تحليل وضع القارة الأفريقية في مؤشر مدركات الفساد.

المبحث الأول
ملامح الفساد وتأثيراته في القارة الأفريقية

تختلف ملامح الفساد من منطقة لأخرى بحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها كل منطقة، ففي إفريقيا هناك العديد من ملامح الفساد المرتبطة بطبيعة المنطقة والظروف التي مرت بها وهي: الارث الاستعماري الذي مرت به المنطقة، وضعف القيادة، وجشع الساسة، وانتشار الوساطة والمحسوبية والحروب الأهلية، وضعف مؤسسات الحوكمة، وضعف الشفافية والنزاهة، وضعف الإرادة السياسية، وانهيار منظومة القيم، والمركزية، وضعف النظام القضائي، وانعدام الأمن، مما جعل قارة إفريقيا من أكثر الأقاليم على مستوى العالم فسادًا بحسب ما يؤكده مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية العالمية.

ويتناول هذا المبحث مطلبين رئيسيين، حيث يتناول المطلب الأول ملامح الفساد في القارة الأفريقية من خلال عرض حالات الفساد التي تم الإبلاغ عنها بالقارة الأفريقية، وأمثلة للفساد الكبير في أفريقيا، ويعرض المطلب الثاني تأثير الفساد بالقارة الأفريقية من خلال تحليل أثر الفساد على الفقر، وأثره على الاستثمار، وأثره على الإنفاق الحكومي، وأثره على المساعدات الخارجية، وأثره على التضخم.

المطلب الأول
ملامح الفساد في القارة الأفريقية

على الرغم من الأسباب المتعددة للفساد إلا أنه يظل الأبرز من بينها هو سلوك القادة السياسيين وبقائهم في السلطة لمدد طويلة مهددين شعوبهم بفكرة الانقلابات العسكرية وسياسة الحزب الواحد وسياسة القمع والاستفادة بمقدرات البلاد لرجال الدولة والموالين لها دون بقية الشعب.[1]

وينشأ الفساد جزئيًا بسبب طبيعة الإنسان في الطمع، واختصار الخطوات في إطار غير قانوني، مما يُصعب العدالة في التوزيع، وتتعدد أسباب الفساد وتختلف من دولة إلى أخرى، ويقسمها البعض إلى أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة، حيث تشمل الأولى: سيادة بعض القوانين والصلاحيات، وعدم وضوح النظام الضريبي، وعدم شفافية القوانين والإجراءات الضريبية، أما الثانية فتشمل: انخفاض دخل الموظفين، وعدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية، وعدم شفافية القوانين

[1] Elizabeth Nduku & John Tenamwenye, **"Corruption in Africa, A Threat to Justice and Sustainable Peace"**, (Geneva: University of Basel, 2014), p 27.

والتشريعات المرتبطة بالفساد، ونظرًا لأن الفساد ظاهرة متشابكة وذات أصول محلية ودولية، فيمكن تقسيم أسباب الفساد وفق منظورين هما: الأهداف والمحددات.[١]

أ. أسباب الفساد المرتبطة بالأهداف: يُعتبر الفساد من الجرائم الاقتصادية، وسببه تحقيق منفعة و/ أو تجنب نفقة.

ب. أسباب الفساد المرتبطة بالمحددات: هناك عوامل ممكن أن تؤثر في عائد الفساد، وتزيد من الظاهرة أو تقلل منها وهي:[٢]

١. القيود الحكومية على النشاط الاقتصادي، وتَمتّع أفرد السلطة السياسية بحرية منحهم قوة احتكارية في منح الرخص والتصاريح المختلفة، دون التشديد في تطبيق الثواب والعقاب تجاههم.
٢. تشوه السياسات المطبقة في المجال الاقتصادي.
٣. انخفاض معدلات أجور القطاع العام مقارنةً بأجور القطاع الخاص، ورفع الأجور وحده لا يكفي للقضاء على الفساد وإنما ينبغي أن يقترن بالرقابة الفعّالة وتنفيذ القانون.
٤. ضعف معدلات التنمية وظهور فجوة الدخول.
٥. غياب رؤية متكاملة لخطة إحلال المنتجات المحلية محل الواردات.
٦. التدخل الكبير للدولة في المجال الاقتصادي.
٧. سرية بعض الصفقات الكبرى.
٨. ضعف جهود مكافحة الفساد في الإمساك بالمخالف ومعاقبته، وارتفاع المنافع المحققة من الفساد عن التكاليف المدفوعة في العقوبات مما يُشجع الفساد وينميه.
٩. غياب الوعي الأخلاقي والديني، مع ضعف دور المجتمع المدني، والغزو الثقافي الأجنبي.

أولاً: ملامح الفساد في القارة الأفريقية

إن الطبيعة الديناميكية للفساد تجعل من الصعب إعطائه تعريفًا دقيقًا، ولكن هذه الصعوبة يجب ألا تقلل بأي شكل من الأشكال من عمق وحجم الدمار الاجتماعي والاقتصادي الذي تسببه الأعمال والممارسات الفاسدة، حيث أنها تفرض تكاليف اقتصادية كبيرة على الدول الأفريقية، بما في ذلك تخريب خطط وبرامج التنمية.

[١] طارق محمود عبد السلام السالوس، "**التحليل الاقتصادي للفساد**"، (القاهرة: جامعة حلوان، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٢٧.
[٢] عبد الستار عبد الحميد سامي، "**حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق**"، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٦٩: ٧٠.

كما أن الفساد يشوه السوق لأنه لا يشجع على الاستثمار، كما أن كثيرًا ما يتم إهمال أولويات التنمية الحقيقية لدولة ما لصالح الأولويات التي تحقق أكبر مكاسب شخصية لصنَّاع القرار.

وهناك إجماع على أن الفساد يشكل عائقاً للأداء الاقتصادي، حيث تعاني عادة الدول ذات الدخل المنخفض من مستويات عالية من الفساد، وهذا بدوره يعيق النمو السريع والوصول إلى مستويات أعلى من مستويات المعيشة.

ووصلت مشكلة الفساد إلى أبعاد خطيرة في العديد من الدول الأفريقية، حيث قُدِّر نحو ٥٠% من الإيرادات الضريبية في أفريقيا وحوالي ٣٠ مليار دولار من المعونة قد تآكلت بسبب الفساد خلال عام ٢٠٠٤.[١]

ولا شك أن الفساد يؤثر سلبًا على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في أفريقيا، فعلى سبيل المثال في القطاع الاستخراجي؛ حيث برزت عمليات قطع الأشجار والتعدين غير القانونية، وتحويل عائدات النفط والاستيلاء غير المشروع على الأصول العامة باعتبارها تحديات هائلة للفساد، وعدم كفاية أو غياب التنظيم والأطر القانونية، إلى جانب الافتقار إلى مؤسسات الرقابة ذات الصلة، كما أن الفساد هو العامل الأكبر الذي أدى إلى انحراف المسار الاقتصادي والسياسي في كل من غينيا وليبيريا وسيراليون؛ حيث بلغ الفساد ذروته في التدهور الاقتصادي والفوضى السياسية والإساءة الجسيمة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[٢]

والبنية التحتية هي عنصر أساسي في التحول الهيكلي حيث أنها تساعد على تحويل تركيز الاقتصاد من القطاع الزراعي إلى القطاعات الصناعية، وتتطلب الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، المحلي والأجنبي على حد سواء تحسين الجودة، ولكن ينتشر الفساد على نطاق واسع في تقديم الخدمات العامة؛ حيث تشير الدلائل إلى أن قطاع المياه والصرف الصحي عرضة للتشوه الهائل في تخصيص الموارد والفساد المرتبط بالمشتريات الكبيرة، وإلى ممارسات إدارة الموازنة والإدارة المالية غير الشفافة للمؤسسات الضعيفة، كما تم التوصل إلى استنتاجات مماثلة في قطاعات التعليم والصحة والكهرباء.[٣]

[1] United Nations, Economic Commission for Africa, **"Measuring corruption in Africa: The international dimension matters - African Governance Report IV"**, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2016), p 23.
[2] **Ibid**, p 24.
[3] Plummer, Janelle, and Piers Cross, **"Tackling Corruption in the Water and Sanitation Sector in Africa"**, (Washington, D.C.: The World Bank, 2007). pp. 222–223.

للفساد في أفريقيا تكلفة مباشرة وتكلفة غير مباشرة، وعلى الرغم من أن التكلفة المباشرة للفساد قد تكون عالية من حيث خسارة الإيرادات أو الأموال، إلاَّ أن التكلفة غير المباشرة من حيث التشوهات الاقتصادية، وعدم الكفاءة الناتجة عن الممارسات الفاسدة، هي أكثر إشكالية على المدى الطويل وبالتالي تجعلها أكثر صعوبة في التعامل معها. ويزيد الفساد من تكلفة ممارسة الأعمال، مما يؤدي بدوره إلى خفض الإيرادات المتراكمة للدولة بشكل جذري. كما أنه يؤدي إلى سوء تقديم الخدمات، ورفض أداء الوظائف العادية دون دفع مبالغ إضافية. علاوة على ذلك، فإن الفساد يُعمق الفقر ويجعل من الصعب على الناس العاديين المضي قدمًا، وهناك أدلة متزايدة على أن التكلفة الاجتماعية والاقتصادية للفساد تؤثر بشكل غير متناسب على الفقراء، الذين لا يعانون فقط من نقص الخدمات، ولكنهم أيضًا عاجزون عن مقاومة مطالب المسؤولين الفاسدين.[١]

وقدر بنك التنمية الأفريقي الخسائر التي تتكبدها القارة الأفريقية سنويًا نتيجة لتفشى ظاهرة الفساد بنحو ٣٠٠ بليون دولار، أي حوالى ٢٥% من الناتج المحلى الإجمالي للقارة، كما أشار إلى أن تلك الخسائر تتخطى قيمة إجمالي تدفقات المساعدات والمنح التي تأتى إلى القارة. وهذا ما أدى الى اعتبار البعض أن تزايد الفساد وارتفاع نسب الاصابة بفيروس نقص المناعة (الايدز) يعدان من أكثر العوامل التي تضعف من فرص التنمية المستدامة بالقارة الأفريقية، كما أشار الاتحاد الأفريقي الى انه اذا تم استرجاع ١٠% من الاموال التي يساهم الفساد في فقدانها – وذلك من خلال اتباع سياسات تتصدى لتلك الممارسات – فان ذلك سيتيح حوالى ١٤,٨ بليون دولار يمكن توجهيها الى مبادرات الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة بالقارة الأفريقية.[٢]

وجدير بالذكر أن الفساد السياسي كانت له عواقب وخيمة على النمو والتنمية ولابد من تكامل جميع الأدوار للحد من الفساد بالقارة وتحسن مؤشراتها التنموية فلابد من تكامل المنظمات الدولية مع الحكومات والاعلام ونظام التعليم ومنظمات المجتمع المدني وجميع الأطراف لكي يتم الحد من ظاهرة الفساد.

وهناك بعض الحالات التي تم الابلاغ عنها والتي لقيت صدى إعلامي عن حالات فساد في القارة الأفريقية ويمكن تلخيصها في الجدول التالي رقم (١):[٣]

---

[1] Gbenga Lawal, "Corruption and Development in Africa: Challenges for Political and Economic Change", **Humanity and Social Sciences Journal**, (Nigeria: Department of Political Science, Olabisi Onabanjo University, vol. 2, No. 1, 2007), pp. 1:7,
Available at: http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.631.5272&rep=rep1&type=pdf.

[٢] د. نهلة أحمد أبو العز، "تداعيات ظاهرة الفساد وأثرها على النمو الاقتصادي في أفريقيا: نيجيريا نموذجاً"، **مجلة مصر المعاصرة**، (القاهرة: الجمعية المصرية للإحصاء والاقتصاد السياسي والتشريع، ٢٠١٥)، ص١٢.

[3] Elizabeth Nduku & John Tenamwenye, **"Corruption in Africa, A Threat to Justice and Sustainable Peace"**, (Geneva: University of Basel, 2014), p 73:74.

جدول رقم (١)

بعض حالات الفساد التي تم الإبلاغ عنها بالقارة الأفريقية

حالات الفساد	الدولة	الادعاءات
الدكتور باكيلي مولوزي	مالاوي	اختلاس ١١ مليون دولار
فريدريك تشيلوبا	زامبيا	سرقة ٥٠٠ ألف دولار
جاكوب زوما	جنوب افريقيا	غسيل أموال بقيمة ٤ مليون راند
تشارلز تايلور	ليبيريا	اختلاس مليون دولار
موبوتو سيسي سيكو	جمهورية الكونغو الديمقراطية	اختلاس ١٢ مليار دولار
الجنرال ساني أباتشا	نيجيريا	اختلاس ٤ مليارات دولار
ديبري ألاميبزيغا	ولاية بايلسا في نيجيريا	اختلاس مليون دولار، وانتهاك حقوق الانسان

Source: Elizabeth Nduku & John Tenamwenye, **"Corruption in Africa, A Threat to Justice and Sustainable Peace"**, (Geneva: University of Basel, 2014), p 73:74.

ثانيًا: أمثلة على الفساد الكبير في أفريقيا

تتعدد الأمثلة الخاصة بالفساد الكبير في أفريقيا ومن أهمها ما يلي:[1]

١. **غينيا (١٩٩٠):** يعد مشروع تعدين خام الحديد "سيماندو" هو الأكبر من نوعه في أفريقيا. ويشمل بناء السكك الحديدية واستكشاف أربع كتل تعدين في منطقة سيماندو، وقد تم منح عقد الكتل الأربع في البداية إلى شركة "Rio Tinto" ، وبعد ذلك تم سحب اثنين من الكتل بعيدًا عن الشركة، وقد تم هذا السحب بدون أي عملية مناقصة وإنما عقد مزعوم شفهي لشركة أخرى هي "BSG Resources". وتستمر الادعاءات بأن رشاوى كبيرة قد أُعطيت لضمان تقسيم الكتل بين الشركتين، وهذه الفضيحة لا تزال موضوع تحقيق من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي.

٢. **كينيا (٢٠٠٥):** تركزت مشكلة التأجير الأنجلو على سوء استخدام تمويل الإيجار لتمويل المشاريع المرتبطة بالأمن على وجه التحديد، وكشفت المشكلة عن منح العقود الفاسدة لنظام جديد لطباعة جوازات السفر. وقد مُنحت هذه العقود والتي تجاوزت ١٠٠ مليون دولار لشركات غير موجودة. وزُعم أن عدد كبير من أعضاء الحكومة متورطون في هذه المشكلة.

[1] Elizabeth Nduku & John Tenamwenye, **"Corruption in Africa, A Threat to Justice and Sustainable Peace"**, (Geneva: University of Basel, 2014), p 19.

٣. **أوغندا (٢٠١٠):** حصلت شركة "Muhlbauer Technology Co." على عقد لطبع بطاقات الهوية الوطنية ووجدت عدة شكوك حول هذا العقد، وزُعم أن الشركة مُنحت أكثر من ١٠٠ مليون دولارولكنها أصدرت فقط أقل من ٥٠٠ بطاقة بحلول عام ٢٠١٢.

٤. **ملاوي (٢٠١٢):** تم تصميم نظام معلومات الإدارة المالية المتكامل لتمكين الحكومات من مراقبة ميزانيتها ووضعها النقدي، إلاَّ أنه عند مراجعة هذا النظام تمَّ اكتشاف نقاط ضعف كبيرة فيه، وتشك حكومة ملاوي في أن عددًا من الجناة يستغلون نقاط الضعف هذه، مما يؤدي إلى خسارة مالية للخزانة. وتمكن الجناة من تحويل الأموال من الحسابات المصرفية الحكومية إلى حسابات البائعين للسلع والخدمات التي لم يتم توريدها أبدًا، ثم حذف المعاملات من نظام معلومات الإدارة المالية المتكامل. وحتى ٢٠ فبراير ٢٠١٤، أكد المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في ملاوي أنه يمكن تصنيف ما يصل إلى حوالي ١٥,٥ مليون دولار على أنها سرقة ويجب أن تخضع للإجراءات القانونية المناسبة. كما يوجد ما يسمى بفضيحة "Cashgate" التي تتألف من عمليات نهب على نطاق واسع من جانب المسؤولين الحكوميين، الذين أساءوا استخدام أنظمة الشراء في الدولة؛ حيث وجدت عدة شكوك حول منح عقود بما يزيد عن ٧٥ مليون دولار لشركة أبولو الدولية.[1]

[1] **Ibid**, p 19.

المطلب الثاني
تداعيات الفساد بالقارة الأفريقية

يظل الفساد أحد التحديات الرئيسية في الإدارة الاقتصادية، والتي يجب حلها بشكل عاجل، وهناك إجماع على أن الفساد يتسبب في هدر شديد وسوء تخصيص الموارد ، مما يؤخر النمو والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال ضياع فرص الاستثمار، وتراجع النمو وتزايد عدم المساواة، ويؤثر الفساد أيضًا على الإيرادات الحكومية ويقوض تنمية القطاع الخاص ويزيد من عدم كفاءة القطاع العام، مما يضعف التنمية المؤسسية، كما أن مشكلة الفساد تتفاقم بسبب عدم القدرة المستمرة على قياس الظاهرة على نحو مناسب في سياق أفريقي.[١]

وترتبط تأثيرات الفساد بعدة عوامل، فعلي سبيل المثال يرتبط تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر بمستوى الفساد في بلد المستثمر؛ حيث أن المستثمرين من الدول الفاسدة نسبيًا يتقبلون الفساد ويتعاملون معه، وقد تتبع هذه النتائج وجود "ميزة نسبية" للمستثمرين من الدول الفاسدة، كما قد يرتبط ذلك بعوامل أخرى خاصة بكل دولة، بما في ذلك العوامل الثقافية.[٢]

وللفساد تأثير واضح على كل من: الاستثمار الخاص، والبنية التحتية العامة، والإيرادات الضريبية، وتراكم رأس المال البشري والإنتاجية، وعدم الاستقرار السياسي، ويتم تناول كل منهم كما يلي:[٣]

١. يؤثر الفساد سلبًا على النمو الاقتصادي من خلال خفض الاستثمار الخاص؛ حيث أن الفساد لا يشجع الاستثمار بسبب الرشاوى، والعمولات، وغيرها من أشكال المدفوعات غير المشروعة التي تزيد من عدم اليقين وتزيد من تكاليف المعاملات، وبالتالي تقليل الربحية، كما أن الفساد هو "ضريبة خاصة"، وسرية إلى حد كبير وغير مؤكدة؛ حيث أن ضرائب الفساد غير مؤكدة جزئيًا لأن الاتفاقيات الخاصة بها غير قانونية وبالتالي لا يمكن إنفاذها في أي محكمة تجارية مما يقوض مناخ الاستثمار.[٤]

---

[1] United Nations, **OP.CIT**, p 27.

[2] Habib, M. and L. Zurawicki, "Corruption and foreign direct investment", **Journal of International Business Studies**, (Massachusetts: University of Boston: vol. 33, No. 2 -Second quarter, 2002), pp. 291: 295,
Available at: http://www.rcmewhu.com/upload/file/20150528/20150528101547_5713.pdf.

[3] Ndikumana, Léonce, **"Corruption and Pro-Poor Growth Outcomes: Evidence and Lessons for African Countries"**, (Massachusetts: political Economy Research Institute, 2007), p 184.

[4] Tanzi, Vito, and Hamid Davoodi, "**Corruption, Public Investment and Growth**", IMF Working Paper, No. WP/97/139, (Washington, D.C.: International Monetary Fund, 1997), P20,
Available at: http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/wp97139.pdf.

٢. كما يؤثر الفساد على كمية ونوعية الاستثمارات العامة، ففي كثير من الأحيان، تنتهي الحكومات ببناء "طرق لا تصل إلى أي مكان"، وذلك ببساطة لأن هذه الأنشطة تولد عمولات أو تخدم المصالح السياسية لصناع القرار، كما أن الفساد يضعف جودة الاستثمار العام لأن اختيار الاستثمار العام مدفوع بالمكاسب الخاصة المتوقعة لصناع القرار أكثر من المصلحة العامة.[١]

٣. لا تحظى صيانة البنية التحتية العامة بالاهتمام الكافي عمومًا، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن المشاريع الجديدة تولد عمولات أعلى، وبالتالي قد يؤدي الفساد إلى بنية تحتية عامة أقل فقرًا ولكنها ليست أفضل.

٤. يؤخر الفساد النمو عن طريق خفض الإيرادات الضريبية، فالفساد يُضعف القاعدة الضريبية بإنهاء مناخ الاستثمار وإدامة التسرب بسبب التهرب الضريبي والاختلاس من قِبَل جامعي الضرائب، مما يؤثر سلبًا على النمو فمع انخفاض عائدات الضرائب فإن تمويل البنية التحتية العامة مقيَّد.[٢]

٥. يبطئ الفساد النمو من خلال الاستخدام غير الفعَّال لرأس المال البشري، فيمكن القول بأن الفساد يؤثر بشكل كبير على الإنتاجية في قطاع محدد من الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، عندما يستخدم الموظفون المدنيون وقتًا قيمًا في مطاردة الرشاوى والعمولات وغيرها من أشكال المكافآت غير المشروعة بدلاً من تقديم الخدمات وتنفيذ اللوائح الحكومية، كما أن الفساد يولد عدم كفاءة في تمويل المشروعات القومية؛ حيث يتم تبديد الميزانية أو اختلاسها في كثير من الأحيان، ووجدت دراسة تتبع البنك الدولي عن تمويل التعليم في أوغندا أنه في عام ١٩٩٦، وصلت ٣٦% فقط من مساهمات الحكومة المركزية إلى المدارس.[٣]

٦. يزيد الفساد من مخاطر عدم الاستقرار السياسي وعواقبه السلبية على النمو، وذلك من خلال التنازع على الموارد من خطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، كما تتحكم النخبة في

[1] Driscol, David, **"Roads to nowhere: How Corruption in Public Investment Hurts Growth"**, (Washington, D.C.: International Monetary Fund, March 1998), pp.10-11, Available at: https://www.imf.org/external/pubs/ft/issues12/issue12.pdf.

[2] Murphy, Kevin, Andrei Shleifer and Robert Vishny, Why is Rent-seeking so Costly to Growth? **American Economic Review**, (Cambridge: Harvard University, vol. 83, No. 2, 1993), p.409, Available at: https://scholar.harvard.edu/shleifer/files/rent_seeking.pdf.

[3] World Bank, **"The Republic of Uganda Public Expenditure: Review report on the progress and challenges of budget reforms"**, Report No. 24882-UG, (Washington, D.C: World Bank, September 2002).

السلطة، ويمكن لأي نزاع داخلي أن يُعكر صفو المناخ الاجتماعي والاستثماري العام مع عواقب سلبية على شرعية الدولة والنمو الاقتصادي.

ويساهم الفساد فى هروب رؤوس الاموال إلى الخارج حيث أشار أحد التقارير الصادرة عن منظمة النزاهة العالمية فى عام ٢٠١١ إلى أن هناك ما يقرب من ١,٢٦ تريليون دولار خرجت من الدول النامية خلال عام ٢٠٠٨، ساهمت فيها الدول الأفريقية بنحو ٢٢% (٢٧٦ تريليون دولار)، وهى قيمة أعلى بكثير مما تلقته تلك الدول من مساعدات تنموية رسمية.[١]

ويؤدى الفساد إلى تشويه الإنفاق العام على الاحتياجات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، ويؤدي إلى تدهور البيئة، وتآكل القيم الاجتماعية، والقضاء على المبادرات المحلية والمشاريع التنموية، ويزيد من حدة المشاكل الاجتماعية الأخرى مثل الجريمة، والبطالة والفقر والاثنية. وقد كانت آثار الفساد أكثر وضوحًا في أفريقيا مقارنة بباقى اقاليم العالم، الأمر الذي جعل البعض يذهب إلى أن الفساد ساهم فى تدمير الاهداف التنموية وقوض فرص النمو الاقتصادى طويل الاجل وزاد من معدلات الفقر وأدى الى تراجع موقع القارة فى خريطة التجارة العالمية.[٢]

كما يؤثر الفساد في تدني كفاءة الاستثمار وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة، وذلك بسبب الرشاوي التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار، وإساءة توجيهها، وزيادة تكلفتها، بالإضافة إلى تداخل الوساطات في اختيار المشاريع الإنشائية وانتشار الغش مما يسفر على تدني المنشآت القاعدية العامة، وأكدت بعض الدراسات على أن الفساد يؤثر على البنية التحتية مما يقلل من جودة الطرق ويزيد من انقطاع الكهرباء، كما وجدت علاقة سالبة بين الفساد والإيرادات العامة.

ويترتب على الفساد الممتد وانتشاره في القطاع الحكومي آثاراً ملموسة على تخصيص النفقات العامة بالدول الأفريقية ، مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق وليس أقصى نفع ممكن منه. وعليه يترتب على شيوع الفساد وانتشاره في القارة سوء تخصيص لمواردها العامة، لأنها سوف تتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع.

وقد أفادت دراسة لمنظمة الشفافية الدولية أجريت في عام ٢٠١٥ أن رجال الأعمال هم أكثر الفئات فسادًا في أفريقيا بعد مسؤولي الشرطة. وجاء مسؤولو الحكومة والضرائب في المرتبتين الثالثة

[1] UK Aid, The Department for International Development: **Why Corruption Matters: Understanding Causes, Effects and How to Address Them: Evidence Paper on Corruption, (**London: Department for International Development, Jan. 2015) p.6.

[٢] د. رقية حساني، "الفساد الاقتصادي وابعاده وانعكاساته على النمو"، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد العشرون، (الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر ٢٠١٠)، ص٣.

والرابعة من بين الفئات الأكثر فسادا، بنسب بلغت ٣٨% و٣٧% على التوالي، ولقد شملت هذه الدراسة مقابلات مع أكثر من ٤٣ ألف شخص في ٢٨ دولة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. ومن بين النتائج المهمة لهذا التقرير أن ما يقدر بـ٧٥ مليون شخص دفعوا رشاوى العام الماضي. وكان الأشخاص الأشد فقرًا هم الأكثر تضررًا إذ أن فرص دفعهم رشاوى تصل إلى الضعف تقريبًا مقارنةً بالأكثر ثراء. وقالت الدراسة إن الكثير من هؤلاء اضطروا لدفع رشاوى للحصول على الخدمات الأساسية التي يحتاجونها بشدة مثل التعليم والخدمات الصحية، كما أشار المسح إلى أن ليبيريا هي الأكثر فسادًا، إذ سجلت أعلى معدلات رشاوى من بين الدول التي شملها الاستطلاع. وكانت الدول التي تليها في الترتيب هي الكاميرون ونيجيريا وسيراليون. واحتل القضاء مرتبة سيئة في استطلاع الفساد إذ رأى ٣٤% من المستطلع آراؤهم القضاة بأنهم الأكثر فسادًا مقارنة بـ٣٣% لنواب البرلمان و٣١% للمسؤولين عن مكاتب الرؤساء.[1]

وفيما يلي تحليل تأثيرات الفساد على القارة الأفريقية، من خلال تحليل أثر الفساد على الفقر، وأثره على الاستثمار، وأثره على الإنفاق الحكومي، وأثره على المساعدات الخارجية، وأثره على التضخم:

أولاً: الفساد والفقر في القارة الأفريقية:

يوجد اتفاق واسع على أن الفساد يؤثر على الفقراء بشكل كبير، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويضر الفساد بالفقراء في الدول الأفريقية على نحو غير متناسب، لأنه يؤثر على حياتهم اليومية بالعديد من الطرق المختلفة، ويميل إلى جعلها أكثر فقرًا، من خلال حرمانهم من نصيبهم العادل من الموارد الاقتصادية والمساعدات المنقذة للحياة، ومن الخدمات العامة الأساسية لأنهم غير قادرين على دفع الرشاوى، ويزيد من صعوبة تلبية احتياجاتهم الأساسية مثل تلك المتعلقة بالصحة والغذاء والتعليم. ويخلق التمييز بين المجموعات المختلفة في المجتمع، ويغذي عدم المساواة والظلم، ويعرقل النمو لذا فهو يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي بالقارة الأفريقية.

ويزداد الأمر تعقيدًا بالنظر إلى تزايد معدلات الفقر في الدول الأفريقية، حيث لا تزال تلك المعدلات مرتفعة مقارنة بأقاليم العالم النامية الاخرى، ولا تزال افريقيا جنوب الصحراء تحتل المركز الأول على مستوى معدلات الفقر، فلقد بلغت تلك المعدلات ٤٢,١% عام ٢٠١٤. فلقد اشار الرئيس السابق للجنة مكافحة الفساد في كينيا أن تكلفة الرشوة بها بلغت أكثر من بليون دولار سنويًا في حين

[1] Transparency International Organization, **People and Corruption: Africa Survey 2015**, Global Corruption Barometer, (Berlin: Transparency International Organization, 2015).

أن ما يقرب من ثلثي سكانها (حوالى ٣٠ مليون نسمة) يعيشون تحت خط الفقر، وكذلك الحال في الكونغو الديموقراطية والتي تعد من اغنى دول القارة بالموارد الطبيعية حيث تمتلك أكثر من ٨٠% من معدن الكولتان، و١٠% من النحاس الى جانب الماس والبترول، ورغم ذلك يعيش اكثر من ٨٠% من سكانها في حالة فقر شديد نتيجة لانتشار ممارسات الفساد.[١]

ويوضح الشكل التالي رقم (١) علاقة الفساد بالفقر، وكيف يؤثر الفساد على زيادة مستويات الفقر.

شكل (١)

علاقة الفساد بالفقر

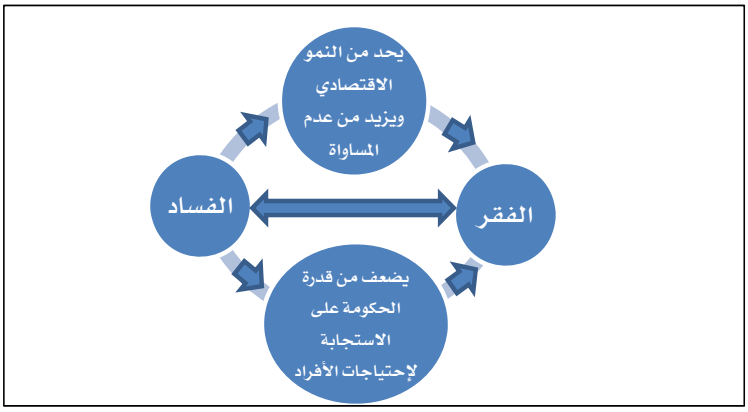

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، "**الفساد والتنمية، مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر**"، (نيويورك: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ديسمبر ٢٠٠٨)، ص ١٥.

ويساهم الفساد في تزايد الفجوة بين الاغنياء والفقراء، فلقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن انتشار الفساد أدى إلى تزايد هروب رؤوس الاموال من الدول الأفريقية، وقدمت الدراسة بيانات عن ثروات بعض القادة الأفارقة والتي تم تهريبها الى الدول المتقدمة في الوقت الذي تعانى فيه تلك الدول من تزايد معدلات الفقر وانخفاض نصيب الفرد من الناتج ويوضح الجدول التالي رقم (٢) حجم ثروات بعض القادة الأفارقة المهربة للخارج:

[1] Marie Fleckleton, Allan Wright, Roland Craigwell, Economic growth, Foreign Direct Investment and Corruption in Developed and Developing Countries**, Jounal of Economic Studie**, Vol. 39 (Bingley: Emerald Group Publishing Limited, June 2014), p.9.

جدول رقم (٢)

حجم ثروات بعض القادة الأفارقة المهربة للخارج خلال عام ٢٠٠٧

اسم القائد الافريقي	الدولة	حجم الثروة بالدولار
الجنرال سانى اباتشا	نيجيريا	٢٠ بليون دولار
الرئيس هوفويت بوانى	كوت ديفوار	٦ بليون دولار
الجنرال ابراهيم بابانجيدا	نيجيريا	٥ بليون دولار
الرئيس موبوتو سيسيكو	زائير	٤ بليون دولار
الرئيس موسى تراورى	مالى	٢ بليون دولار
الرئيس هنرى بيدى	كوت ديفوار	٣٠٠ مليون دولار
الرئيس دينيس ساسو نجيسو	الكونغو	٢٠٠ مليون دولار
الرئيس عمر بونجو	الجابون	٨٠ مليون دولار
الرئيس بوب بيا	الكاميرون	٧٠ مليون دولار
الرئيس هيلا مريام	اثيوبيا	٣٠ مليون دولار
الرئيس حسين حبرى	تشاد	٣ مليون دولار

Source: Gbenga Lawal, "Corruption and Development in Africa: Challenges for Political and Economic Change", **Humanity and Social Sciences Journal**, (Nigeria: Department of Political Science, Olabisi Onabanjo University, vol. 2, No. 1, 2007), pp. 1:7.

وقد اشارت الامم المتحدة في عام ١٩٩٩إلى أن أكثر من ٢٠٠ مليار دولار سرقت من قبل القادة الأفارقة، وكان هذا المبلغ يمثل ما يقرب من ثلثي ديون القارة البالغة نحو ٣٠٠ مليار دولار آنذاك.[١]

ثانيًا: الفساد والاستثمار في القارة الأفريقية:

يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة، وذلك بسبب الرشاوي التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار، وإساءة توجيهها، وزيادة تكلفتها، بالإضافة إلى تداخل الوساطات في اختيار المشاريع الإنشائية وانتشار الغش مما يسفر على تدني المنشآت العامة.

[1] Geroge AYttea, **Biting Their Own Tails: African Leaders and the Internalist Intricacies - of the Rape of a Continent**. A Key note Address to SORAC, Nov. 7-9, 2002 - New Jersey,
Available at: http://www.sorac.net/site/2002/11/sorac-2002-internalist-vs-externalist-interpretations-of-african-history-and-culture/.

كما يعمل الفساد على إضعاف الاستثمار المحلي والأجنبي عن طريق زيادة فرص السعي للحصول على مزايا اقتصادية دون مراعاة مصلحة المجتمع، ما يخلق مناخًا من عدم اليقين ويقلل الحوافز المشجعة للمستثمرين الأجانب والمحليين، ويعتبره المستثمرون بمثابة ضريبة على أعمالهم، وعنصر مهم في رفع مستوى المخاطرة التي تقترن باستثماراتهم في الدول النامية عموماً ودول افريقيا على وجه الخصوص.

ومن جهة أخرى يعمل ارتفاع مستوى الفساد في الدول الأفريقية على رفع مستوى المخاطرة وتكاليف المشاريع، ما يؤدي إلى التقليل من الدافع للاستثمار وهروب تلك الاستثمارات نحو البلدان الأقل فسادًا أو الأكثر استقرارًا، كما يعمل الفساد على إضعاف المنافسة وقلة الكفاءة والابتكار، فحصول بعض الشركات على ميزات مالية واقتصادية لا تستحقها يحد من المنافسة وفق قواعد السوق، ويحرم دخول شركات جديدة تقوم باستثمارات أكثر جودة واقل تكلفة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحمل المستهلكين لأسعار أعلى للبضائع، وقبولهم بنوعية اقل جودة، علاوة على قلة تنوع المنتجات المعروضة.[1]

وقد اشار أحد المسوح التي أجريت عن مدى جاذبية الدول الأفريقية للاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى أن هناك عددًا من العوامل التي تحد من قدرة دول القارة الأفريقية على جذب المزيد من تلك الاستثمارات وجاءت النتائج كما يوضحها الشكل التالي رقم (٢):

شكل رقم (٢)

معوقات جذب الاستثمار الاجنبى المباشر إلى القارة الأفريقية

Source: Ernst & Young Global Limited (EY), **EY's attractiveness survey Africa 2015: Making Choices**, (Durban : EY, 2015), p 31.

[1] Marie Fleckleton, Allan Wright, Roland Craigwell ,Economic growth.....**, op.cit**, p11.

ويتضح من الشكل السابق أن عدم الاستقرار السياسي جاء على رأس تلك المعوقات بنسبة بلغت ٥٤,٦%، تلاه مباشرة الفساد كأحد أهم التحديات التي تواجه الاستثمارات الاجنبية بالقارة الأفريقية وذلك بنسبة بلغت ٢٦%.

ثالثًا: الفساد والانفاق الحكومي في القارة الأفريقية:

يترتب على الفساد الممتد وانتشاره في القطاع الحكومي آثارًا ملموسة على تخصيص النفقات العامة بالدول الأفريقية، مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق وليس أقصى نفع ممكن منه، وعليه يترتب على شيوع الفساد وانتشاره في القارة سوء تخصيص لمواردها العامة، لأنها سوف تتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع، وفي مقابل ذلك سيتم إغفال الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة، أو يكون الإنفاق عليها ليس بالدرجة الكافية، كالإنفاق على القطاع الزراعي والصناعي والتعليم والصحة، أو الإنفاق على تحسين مستوى المناطق النائية. كما يساهم الفساد فى تشويه عناصر النفقات الحكومية فمن المتوقع أن يبدد المسؤولون الحكوميون والسياسيون المرتشون موارد عامة على البنود التى يسهل الحصول منها على رشاوى كبيرة مع الاحتفاظ بسريتها.

ففي زيمبابوي، على سبيل المثال، كشفت الشرطة الوطنية بأن الحكومة قد فقدت ما مجموعه ٣ مليون دولار في عام ١٩٩١ بسبب السرقة والاحتيال من جانب الموظفين العموميين، وأكثر من ذلك، تفقد زيمبابوي ما لا يقل عن ٥% سنويًا من ناتجها المحلى أي ما يعادل نحو ٣٠٠ مليون دولار نتيجة لممارسات الكسب غير المشروع.[1]

كما يرتبط الفساد بمستوى الإنفاق العسكري خاصةً في الدول الأفريقية، فهناك علاقة موجبة بين مؤشرات الفساد وارتفاع مستوى الإنفاق العسكري، نظراً لما يتضمنه هذا الإنفاق من عناصر يصعب على هيئات المراقبة أو المجالس التشريعية الحكم على مصداقيتها، وما يوفره ذلك من فرص كبيرة للرشوة والاختلاس من خلال ادعاء السلطات ضرورة السرية في شراء الأسلحة. وتجدر الإشارة هنا أن الفساد يؤثر على الإنفاق العام أيضاً من خلال خفض الإيرادات العامة للدولة، حيث يعمل على محاباة دافعي الضرائب الذين يتمكنون بفضل تقديم الرشاوى والعمولات على المسئولين في الإدارة الضريبية من تخفيض قيمة الضرائب المفروضة عليهم أو التهرب الكامل من دفعها، أو

[1] **Ibid**, p 24.

الاستفادة من إعفاءات ليست من حقهم، وكل هذا يعمل على تقليل الإيرادات التي بدورها تؤثر على الإنفاق الحكومي.[1]

رابعًا: الفساد والمساعدات الخارجية بالقارة الأفريقية:

من الأثار السلبية المحتملة للفساد والتى تمثل اهمية خاصة بالنسبة للدول الأفريقية امكانية تقليل الفساد لفعالية المعونات والمساعدات التى تتدفق لتلك الدول، فالفساد قد يؤدى فى أغلب الاحيان إلى الفشل فى الحصول على المنح والقروض الخارجية اللازمة لتمويل التنمية، بالاضافة إلى عدم القدرة على توجيه هذه المنح والمساعدات نحو الاولويات الوطنية العليا حيث تذهب نسبة كبيرة من الموارد المالية التى تقدم كمعونات من قبل الدول المانحة لحساب ومنافع النخبة الحاكمة فى الدول الأفريقية.

وتتفشى في أفريقيا أمثلة على إساءة استخدام المساعدات الاجنبية. فقد خسرت نيجيريا التي لديها ثالث أكبر عدد من المصابين بفيروس HIV المسبب لمرض نقص المناعة المكتسب (الايدز) في العالم مساعدات بقيمة ٥٠ مليون دولار لمكافحة المرض في أبريل من عام ٢٠٠٦ عندما علق الصندوق العالمي لمكافحة الايدز والسل والملاريا منحتين بسبب عدم الوفاء بالأهداف الخاصة بالشفافية والحصول على الادوية. وفي أوغندا علق الصندوق العالمي مؤقتًا مساعدات بقيمة ٣٦٧ مليون دولار عام ٢٠٠٥ قائلاً انه اكتشف سوء ادارة خطير في توزيع الاموال. وفي كينيا تورط في أكبر فضيحة بشأن المساعدات الاجنبية خلال السنوات الاخيرة المجلس الوطني للسيطرة على الايدز الذي أوقف مديره عن العمل في عام ٢٠٠٣ بعد اتهام هيئة حكومية لمكافحة الفساد له بالتلاعب. ودفعت هذه القضية البنك الدولي للاعراب عن القلق من أن المجلس الوطني للسيطرة على الايدز لم يقدم بيانًا عن الاموال التي أنفقت خلال ستة أشهر انتهت في يونيو ٢٠٠٤.[2]

خامسًا: الفساد والتضخم في أفريقيا:

يساهم الفساد فى زيادة معدلات التضخم فى الدول الأفريقية نتيجة ارتفاع تكاليف اداء الاعمال لتعويض ما يدفع من رشاوى للفاسدين ونتيجة لارتفاع معدلات انفاقهم على السلع الاستهلاكية والعقارات والسلع المعمرة وغيرها، الامر الذى يؤدى الى احداث ضغط كبير على ميزانية ذوى الدخول المحدودة ويزيد من حدة الفقر. كما يساهم تهريب السلع والخدمات الى دول مجاورة فى

[1] Transparency International Organization, **Anti-corruption Conventions in Africa: What Civil Society Can Do to Make Them Work,** *(*Berlin, Transparency International Organization, 2006*)*, p.9.

[1] Ibrahima Kalil Keita,**"The Review Of Corruption As The Decelerator Of Development In Africa; Cases, Consequences And Solutions",** P4.
Available At: https://www.academia.edu/745823/ The Review Of Corruption As The Decelerator Of Development In Africa; Cases, Consequences And Solutions.

ندرة تلك السلع فى الاسواق المحلية مما يرفع من أسعارها ويزيد التضخم. كما يساهم الفساد فى انخفاض قيمة العملات الوطنية للدول الأفريقية مقابل العملات الدولية مما يؤدى الى زيادة اسعار الواردات الأفريقية المقومة بالعملات الوطنية وبالتالى ارتفاع الاسعار المحلية وتزايد معدلات التضخم. وبالاضافة الى ما سبق يتسبب انخفاض نمو الايرادات العامة خاصة الضريبية والجمركية نتيجة التهرب من دفعها فى عجز الموازنة العامة للدولة، ومن اجل تغطية هذا العجز قد تلجأ الدول الأفريقية الى التوسع النقدى من خلال زيادة المعروض النقدى وهذا يتسبب فى ارتفاع الاسعار وحدوث التضخم.[1]

[2] Ibrahima Kalil Keita,**"The Review Of Corruption As The Decelerator Of Development In Africa; Cases, Consequences And Solutions"**, P5.
Available At: https://www.academia.edu/745823/ The Review Of Corruption As The Decelerator Of Development In Africa; Cases, Consequences And Solutions.

المبحث الثاني

تحليل وضع القارة الأفريقية في مؤشر مدركات الفساد

يتكون هذا المبحث من مطلبين رئيسيين، حيث يتناول المطلب الأول موقع القارة الأفريقية في خريطة العالم للفساد، ويتناول المطلب الثاني تحليل وضع القارة الأفريقية في مؤشر مدركات الفساد.

المطلب الأول

موقع القارة الأفريقية في خريطة العالم للفساد

يتناول هذا المطلب مؤشر مدركات الفساد من حيث إصداره ومعايير قياسه والبيانات التي يعتمد عليها وتفسير القيم الخاصة به، كما يعرض موقع القارة الأفريقية في خريطة الفساد ووضعها في مؤشر مدركات الفساد.

أولاً: مؤشر مدركات الفساد

تتشارك منظمة الشفافية العالمية حركة عالمية واحدة في رؤية واحدة: عالم تكون فيه الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني والحياة اليومية للناس خالية من الفساد، وفي عام ١٩٩٣، قرر عدد قليل من الأفراد اتخاذ موقف ضد الفساد وإنشاء منظمة الشفافية الدولية. وهي تعمل الآن في أكثر من ١٠٠ دولة، وتعمل المنظمة بلا هوادة لتحريك الضمير الجماعي للعالم وإحداث التغيير. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لوقف الفساد، ولكن تم تحقيق الكثير أيضا، بما في ذلك:[1]

١. إنشاء اتفاقيات دولية لمكافحة الفساد.
٢. مقاضاة القادة الفاسدين ومصادرة ثرواتهم المكتسبة بطريقة غير مشروعة.
٣. فوز الانتخابات الوطنية ونجاح معالجة الفساد الى حد كبير.
٤. جعل الشركات مسؤولة عن سلوكها في الداخل والخارج.

وتلتزم منظمة الشفافية الدولية بتعزيز المساءلة والنزاهة والشفافية، وتهدف إلى أن وجود حكم رشيد وممارسات أخلاقية وانفتاح على مزيد من الشفافية، وتعرف المنظمة الفساد على أنه سوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة، أو أنه السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق، أو يمكن تعريفه على أنه إدخال المصالح الشخصية والعائلية في اتخاذ القرارات بمعرفة الموظفين الحكوميين.

[1] Transparency International Organization, **"Corruption Perceptions Index 2017: Full Source Description"**, (Berlin: Transparency International Organization, 2017), p 1.

ومن أهم المؤشرات التي تصدر عن تلك المنظمة الدولية ثلاثة مؤشرات هي:

١. مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Index (CPI)
٢. التقرير العالمي عن الفساد Global Corruption Report (GCR)، ويركز في كل عام على دراسة الفساد في قطاع حيوي من قطاعات العمل بالدولة.
٣. مؤشر دفع الرشوة Bribe Payers Index (BPI)، وتعتمد فيها على نتائج جمعية جالوب الدولية Gallup International Association (GIA)

وقد بادرت المنظمة بإطلاق مؤشر مدركات الفساد منذ عام ١٩٩٥ كمؤشر مركب يقيس مدركات الفساد في القطاع العام في دول العالم المختلفة، وهناك منهجية عامة يتم إتباعها لإصدار ذلك المؤشر المركب، حيث تستخدم عدة تقارير مسحية من رجال الأعمال ومحللين دوليين في مجال السياسة والاقتصاد، ويعتمد أساسًا على نتائج دراسات لمصادر موثوق فيها ومتنوعة في أساليب وأطر جمع العينات والمنهجيات، مما يُعزز من فهم المستويات المختلفة للفساد من دولة لأخرى. وهناك شروط ضرورية تراعى عند الأخذ بنتائج دراسة من إحدى الجهات، وهى أن يكون ترتيب الدول أحد المخرجات الرئيسية للدراسة. ولا يتأتى هذا إلاَّ إذا توحدت المسوح والمنهجية المتبعة في إجرائها من ذات الجهة لكل الدول محل الدراسة، وبالتالي يسهُل مقارنة النتائج ببعضها البعض. ولذلك يؤخذ في الاعتبار مجمل نتائج السنوات السابقة لتقليل التغيير الفجائي في محصلة الدرجة التي تحصل عليها كل دولة نتيجة التغيرات العشوائية.[١]

وتنطبق كل الجهات بصفة عامة نفس التعريف للفساد متضمنًا – على سبيل المثال – إساءة استخدام النفوذ للحصول على منفعة شخصية، ومنها الرشوة للشخصيات القيادية والمؤثرة، والأبواب الخلفية في إدارة عمليات المشتريات، واختلاس الأموال العامة، ولابد أيضًا من أن تقوم الجهة بتقييم مستوى الفساد بين القيادات العامة والسياسية في الدولة محل الدراسة. ولكل جهة استخدام المقياس الخاص بها لنتائج الدراسة، ولذلك يتم توحيد قياسي لهذه النتائج المتعددة قبل حساب القيمة المتوسطة لكل دولة، وتتجه هذه الجهات من عام لآخر للأخذ بالمعايير القياسية للنتائج حتى تتوحد المنهجية والأساليب المتبعة بغرض إصدار دراسة شاملة أكثر دقة وموضوعية، وتتراوح عدد الجهات التي يتم الاعتماد على نتائجها من ١٠ الى ١٦ جهة بصفة عامة.[٢]

[1] **Ibid**, p 4.
[2] Transparency International Organization, **"Corruption Perceptions Index 2017: Technical Methodology Note"**, (Berlin: Transparency International Organization, 2017), p1.

ومؤشر مدركات الفساد هو مؤشر مركب يتكون من (١٢) مؤشرًا فرعيًا مما يُعزز فهم المستويات الحقيقية للفساد من دولة لأخرى، وقد حدث وأن تغيرت المنهجية أكثر من مرة غير أنه منذ عام ٢٠١٢ تغيرت المنهجية وظلت واحدة منذ ذلك العام، وتعتمد منهجية المؤشر على أن جميع المصادر ينبغي أن تخضع إلى عدة معايير ومنها:

١. التأكد من صلاحية البيانات التي تم تجميعها، ولابد أن تكون مصادر البيانات مؤسسات ذات مصداقية عالية.
٢. لابد أن تمثل البيانات مدركات الفساد في القطاع العام دون غيره من القطاعات.
٣. لابد من قياس نفس المتغيرات على مستوى الدول حتى يتسنى ترتيب الدول في المؤشر.

أ. معايير قياس مؤشر مدركات الفساد

تأتي المعايير التي يقيس عليها المؤشر درجات الفساد على النحو التالي:[١]

١. وجود برلمان فاعل ومنتخب يستطيع أن يراقب.
٢. سلطة قضائية قوية ومستقلة.
٣. مؤسسات وهيئات لمكافحة الفساد تكون مستقلة فعليًا وفاعلة.
٤. وجود قوانين صارمة تمنع تداخل المصالح.
٥. آليات صارمة لتطبيق هذه القوانين.
٦. تضمين آليات مكافحة الفساد بمراكز صنع القرارات العامة.
٧. إظهار المزيد من الشفافية فيما يخص الإنفاق العام والعقود العامة المبرمة.
٨. اتساع رقعة مساءلة الجهات العامة والحكومية أمام المجتمع.
٩. شفافية ونزاهة واضحة في الموازنة العامة للدولة.
١٠. مستوى عالٍ من الوسائل الإعلامية المستقلة.
١١. وجود مجتمع مدني فاعل ويمتلك أدوات مؤثرة ونزيهة.
١٢. حرية تداول المعلومات والحصول عليها.

ب. مصادر البيانات التي يعتمد عليها مؤشر مدركات الفساد:

يعتمد مؤشر مدركات الفساد على ١٣ مصدرًا يتم جمعها من خلال مسوحات واستطلاعات رأي توفرها (١٢) مؤسسة مستقلة تضم كل من:[٢]

[1] **Ibid**, p3.
[2] **Ibid**, p2.

١. البنك الأفريقي للتنمية.
٢. البنك الأسيوي للتنمية.
٣. مؤسسة بيرتلسمان (تقدم مؤسسة بيرتلسمان مؤشرات الحوكمة المستدامة ومؤشر التحول).
٤. وحدة الاستخبارات الاقتصادية.
٥. بيت الحرية.
٦. مؤسسة البصيرة العالمية.
٧. المعهد الدولي للتنمية الإدارية.
٨. مؤسسة الاستشارات حول المخاطر السياسية والاقتصادية.
٩. مؤسسة خدمات المخاطر السياسية، ومؤسسة الشفافية الدولية.
١٠. البنك الدولي.
١١. المنتدى الاقتصادي العالمي.
١٢. مشروع العدالة العالمي.

وتقيس هذه المسوح واستطلاعات الرأي المؤشر الإجمالي للفساد من حيث (تكرار حدوثه – حجم الرشاوي) في القطاع العام والعمل السياسي، كما توفر جميع هذه المسوح واستطلاعات الرأي تصنيفًا للدول.

وتتمثل الخطوة الأولى لاحتساب مؤشر مدركات الفساد في توحيد البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال المصادر الفردية نتيجة تنوع واختلاف درجات المقاييس المستخدمة فيها، ويتم ترجمة تلك البيانات إلى مقياس عام موحد ضمن حدود درجات مؤشر مدركات الفساد والتي تنحصر ما بين (٠ – ١٠٠).

وأخيرًا يتم تحديد الدرجات على مؤشر مدركات الفساد من خلال احتساب المتوسط الحسابي لجميع القيم الموحدة لكل دولة حيث تعني درجة (٠) أعلى مستوى للفساد المدرك أي تفشى الفساد بدرجة كبيرة، في حين درجة (١٠٠) أدنى مستوى للفساد المدرك أي انعدام الفساد.[1]

ثانيًا: وضع القارة الأفريقية في مؤشر مدركات الفساد

تم حساب مؤشر مدركات الفساد خلال عام ٢٠١٧ لنحو (٥٤) دولة أفريقية من بين (١٨١) دولة شملها المؤشر، مقارنةً بنحو (٥١) دولة أفريقية من بين (١٧٦) دولة شملها المؤشر خلال عام ٢٠١٦.

[1] **Ibid**, p4.

وتشير نتائج مؤشر مدركات الفساد إلى تفشي الفساد في القارة الأفريقية فقد بلغ متوسط قيم مؤشر مدركات الفساد في القارة الأفريقية حوالى ٣٢,١ درجة وهو ما يعني أن القارة الأفريقية تعاني من تفشي الفساد بصورة كبيرة جدًا.

ويتضح أن القارة الأفريقية من أكثر أقاليم العالم فسادًا حيث أن هذا الاقليم ملونًا باللون الأحمر الداكن الذي يشير إلى تفشي الفساد في الإقليم بصورة أكبر من جميع أقاليم العالم، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (٣) والذي يعرض مؤشر مدركات الفساد في مناطق العالم المختلفة خلال عام ٢٠١٧.

شكل رقم (٣)

مؤشر مدركات الفساد في مناطق العالم المختلفة خلال عام ٢٠١٧

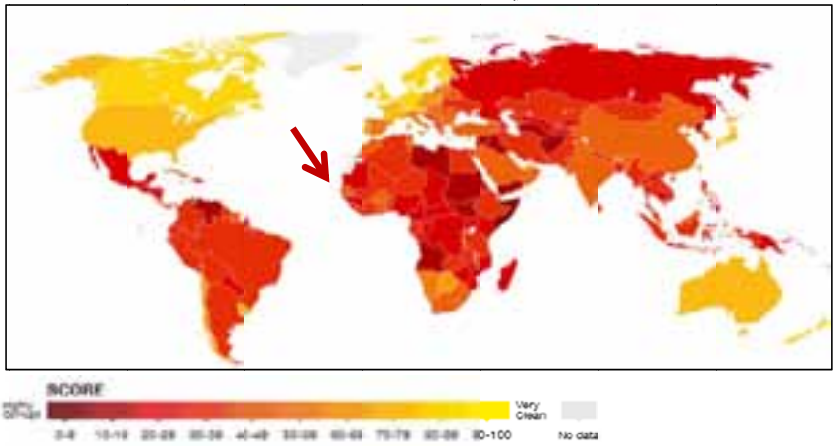

Source: Transparency International Organization, **"Transparency International Corruption Perceptions index 2017"**, (Berlin: Transparency International Organization,2017).

ويتضح من توزيع دول إفريقيا ودول العالم في فئات مؤشر مدركات الفساد خلال عام ٢٠١٧ والذي يوضحه الجدول التالي رقم (٣) وقوع دولة الصومال في أدنى فئة بمؤشر مدركات الفساد (٠ – ٩)، حيث بلغت قيمتها (٩) مما يعني انتشار الفساد بها بصورة كبيرة جدًا جدًا، كما وقع نحو (٧) دول من دول القارة الأفريقية في ثاني أدنى فئة في مؤشر مدركات الفساد(١٠–١٩) وهي الفئة التي تعني أن الفساد منتشر بصورة كبيرة جدًا، وتتمثل تلك الدول في (جنوب السودان، والسودان، وليبيا، وغينيا بيساو، غينيا الإستوائية، وأنجولا)، وبلغت نسبة الدول الأفريقية بين مختلف دول العالم في هذه الفئة التي شملها المؤشر خلال عام ٢٠١٧ نحو ٥٠%.

ويتضح كذلك تركز دول القارة الأفريقية في الفئات الأعلى فسادًا وبنسب كبيرة حيث تمثل دول القارة الأفريقية حوالى ٥٠% من بين دول العالم في الفئة (٢٠-٢٩) وهي ما يعني أن الفساد بهذه الدول شديد.

ووقع أكثر من ثلث دول القارة الإفريقية (٣٤,٠%) في الفئة (٣٠ -٣٩) وهي من الفئات الأكثر فسادًا، حيث بلغ عدد دول القارة الأفريقية في تلك الفئة نحو (١٧) دول من بين (٥٠) دولة شملها المؤشر على مستوى العالم.

جدول رقم (٣)

توزيع دول إفريقيا ودول العالم في فئات مؤشر الفساد خلال عام ٢٠١٧

الفئة	الدول الأفريقية بهده الفئة	دول العالم بهذه الفئة	النسبة
٩-٠	١	٢	%٥٠,٠
١٩-١٠	٦	١٣	%٤٦,٢
٢٩-٢٠	١٦	٣٢	%٥٠,٠
٣٩-٣٠	١٧	٥٠	%٣٤,٠
٤٩-٤٠	٨	٢٨	%٢٨,٦
٥٩-٥٠	٤	١٩	%٢١,١
٦٩-٦٠	٢	١٣	%١٥,٤
٧٩-٧٠	٠	١٢	%٠
٨٩-٨٠	٠	١٢	%٠
١٠٠-٩٠	٠	٠	%٠
الإجمالي	**٥٤**	١٨١	%٢٩,٨

Source: Transparency International Organization, **Transparency International Corruption Perceptions index 2017**, (Berlin: Transparency International Organization,2017).

في حين انخفض عدد الدول الأفريقة في الفئات الأقل فسادًا بمؤشر مدركات الفساد، حيث وقع فقط دولتي بوتسوانا وسيشيل في الفئة (٦٠ -٦٩) وبلغت النسبة نحو ١٥,٤% من بين دول العالم في الفئة والتي بلغ عددها نحو (١٣) دولة، ولم يظهر أي تواجد لأي دولة أفريقية في الفئات التالية الأقل فسادًا، وذلك كما يتضح من الجدول السابق رقم (٣).

المطلب الثاني
تحليل وضع دول القارة الأفريقية في مؤشر مدركات الفساد

تُعد دولة بوتسوانا هي الأقل فسادًا من بين دول القارة الأفريقية حيث بلغ المؤشر حوال (٦١) درجة خلال عام ٢٠١٧ مقارنةً بنحو (٦٠) درجة خلال عام ٢٠١٦، في حين كانت دولة الصومال هي الأسوأ على مستوى القارة الأفريقية بنحو (٩) درجات خلال عام ٢٠١٧ مقارنةً بنحو (١٠) درجات خلال عام ٢٠١٦.

وجاءت دولة أنجولا ضمن أكثر سبع دول فسادًا بالقارة الأفريقية حيث بلغت قيمة المؤشر نحو (١٩) درجة خلال عام ٢٠١٧ مقارنةً بنحو (١٥) درجة خلال عام ٢٠١٦، وإن حقق المؤشر تحسنًا بنحو ٥,٦% خلال عام ٢٠١٧ مقارنةً بعام ٢٠١٦.

ويلاحظ أن هناك عدد كبير من الدول (١٧ دولة من ٥٤ دولة أي حوالي ٣١,٥%) ساءت أحوالها في مؤشر الفساد خلال عام ٢٠١٧ مقارنةً بالعام السابق ٢٠١٦، مما يدل على أن الفساد يستشرى في دول القارة الأفريقية، وسجلت ليبيريا أعلى معدل انخفاض في مؤشر مدركات الفساد خلال عام ٢٠١٧ مقارنةً بعام ٢٠١٦ بلغ نحو ١٦,٢%، ويليها في ذلك الصومال بنحو ١٠%، والجابون بحوالي ٨,٦%.

وتحسنت ٢٤ دولة من دول القارة الأفريقية في مؤشر مدركات الفساد خلال عام ٢٠١٧ مقارنةً بعام ٢٠١٦، وقد يكون السبب وراء ذلك اتخاذ تلك الدول خطى اصلاحية للتغلب على الوضع السيء في مؤشر مدركات الفساد، وحققت ليبيا أعلى معدل ارتفاع في مؤشر مدركات الفساد خلال عام ٢٠١٧ مقارنةً بعام ٢٠١٦ بلغ نحو ٢١,٤%، ويليها في ذلك جامبيا بنحو ١٥,٤%، وجمهورية أفريقيا الوسطى بحوالي ١٥%.

وكانت هناك ١٣ دولة من الدول الأفريقية ظل وضع الفساد فيها كما هو ولم تختلف درجاتها في عام ٢٠١٧ عن عام ٢٠١٦، وذلك كما يوضحه الجدول التالي رقم (٤) والذي يوضح تحليل وضع القارة الأفريقية في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠١٧).

جدول رقم (٤)

تحليل وضع القارة الأفريقية في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠١٧)

الدولة	٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧		اتجاه التغير في القيمة**
	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة*	
بوتسوانا	٢٨	٦٣	٣٥	٦٠	٣٤	٦١	↑
سيشيل	--	٥٥	--	--	٣٦	٦٠	--
الرأس الأخضر	٤٠	٥٥	٣٨	٥٩	٤٨	٥٥	↓
رواندا	٤٤	٥٤	٥٠	٥٤	٤٨	٥٥	↑
ناميبيا	٤٥	٥٣	٥٣	٥٢	٥٣	٥١	↓
موريشيوس	٤٥	٥٣	٥٠	٥٤	٥٤	٥٠	↓
ساوتومى وبرنسيب	٦٦	٤٢	٦٢	٤٦	٦٤	٤٦	▬
السنغال	٦١	٤٤	٦٤	٤٥	٦٦	٤٥	▬
جنوب افريقيا	٦١	٤٤	٦٤	٤٥	٧١	٤٣	↓
بوركينافاسو	٧٦	٣٨	٧٢	٤٢	٧٤	٤٢	▬
ليسوتو	٦١	٤٤	٨٣	٣٩	٧٤	٤٢	↑
تونس	٧٦	٣٨	٧٥	٤١	٧٤	٤٢	↑
غانا	٥٦	٤٧	٧٠	٤٣	٨١	٤٠	↓
المغرب	٨٨	٣٦	٩٠	٣٧	٨١	٤٠	↑
بنين	٨٣	٣٧	٩٥	٣٦	٨٥	٣٩	↑
سوازيلاند	--	--	--	--	٨٥	٣٩	--
زامبيا	٧٦	٣٨	٨٧	٣٨	٩٦	٣٧	↓
ساحل العاج	١٠٧	٣٢	١٠٨	٣٤	١٠٣	٣٦	↑
تنزانيا	١١٧	٣٠	١١٦	٣٢	١٠٣	٣٦	↑
أثيوبيا	١٠٣	٣٣	١٠٨	٣٤	١٠٧	٣٥	↑
الجزائر	٨٨	٣٦	١٠٨	٣٤	١١٢	٣٣	↓
النيجر	٩٩	٣٤	١٠١	٣٥	١١٢	٣٣	↓
مصر	٨٨	٣٦	١٠٨	٣٤	١١٧	٣٢	↓
الجابون	٩٩	٣٤	١٠١	٣٥	١١٧	٣٢	↓

الدولة	٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧		اتجاه التغير في القيمة**
	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة*	
توجو	١٠٧	٣٢	١١٦	٣٢	١١٧	٣٢	▬
جيبوتي	٩٩	٣٤	١٢٣	٣٠	١٢٢	٣١	⬆
ليبيريا	٨٣	٣٧	٩٠	٣٧	١٢٢	٣١	⬇
مالاوي	١١٢	٣١	١٢٠	٣١	١٢٢	٣١	▬
مالي	٩٥	٣٥	١١٦	٣٢	١٢٢	٣١	⬇
جامبيا	١٢٣	٢٨	١٤٥	٢٦	١٣٠	٣٠	⬆
سيريلون	١١٩	٢٩	١٢٣	٣٠	١٣٠	٣٠	▬
كينيا	١٣٩	٢٥	١٤٥	٢٦	١٤٣	٢٨	⬆
موريتانيا	١١٢	٣١	١٤٢	٢٧	١٤٣	٢٨	⬆
جزر القمر	١٣٦	٢٦	١٥٣	٢٤	١٤٨	٢٧	⬆
غينيا	١٣٩	٢٥	١٤٢	٢٧	١٤٨	٢٧	▬
نيجيريا	١٣٦	٢٦	١٣٦	٢٨	١٤٨	٢٧	⬇
أوغندا	١٣٩	٢٥	١٥١	٢٥	١٥١	٢٦	⬆
الكاميرون	١٣٠	٢٧	١٤٥	٢٦	١٥٣	٢٥	⬇
موزمبيق	١١٢	٣١	١٤٢	٢٧	١٥٣	٢٥	⬇
مدغشقر	١٢٣	٢٨	١٤٥	٢٦	١٥٥	٢٤	⬇
جمهورية أفريقيا الوسطى	١٤٥	٢٤	١٥٩	٢٠	١٥٦	٢٣	⬆
بوروندي	١٥٠	٢١	١٥٩	٢٠	١٥٧	٢٢	⬆
زمبابوي	١٥٠	٢١	١٥٤	٢٢	١٥٧	٢٢	▬
الكونغو	١٤٦	٢٣	١٥٩	٢٠	١٦١	٢١	⬆
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٤٧	٢٢	١٥٦	٢١	١٦١	٢١	▬
تشاد	١٤٧	٢٢	١٥٩	٢٠	١٦٥	٢٠	▬
اريتريا	١٥٤	١٨	١٦٤	١٨	١٦٥	٢٠	⬆
أنجولا	**١٦٣**	**١٥**	**١٦٤**	**١٨**	**١٦٧**	**١٩**	⬆
غينيا الاستوائية	--	--	--	--	١٧١	١٧	--
غينيا بيساو	١٥٨	١٧	١٦٨	١٦	١٧١	١٧	⬆

الدولة	٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧		اتجاه التغير في القيمة**
	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة*	
ليبيا	١٦١	١٦	١٧٠	١٤	١٧١	١٧	⬆
السودان	١٦٥	١٢	١٧٠	١٤	١٧٥	١٦	⬆
جنوب السودان	١٦٣	١٥	١٧٥	١١	١٧٩	١٢	⬆
الصومال	١٦٧	٨	١٧٦	١٠	١٨٠	٩	⬇

-- بيان غير متاح

* الدول مرتبة تنازليًا وفقًا لقيمة مؤشر مدركات الفساد خلال عام ٢٠١٧.

** يوضح اتجاه التغير في القيمة مقارنة قيمة مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٧ بقيمته لعام ٢٠١٦.

Source: Transparency International Organization, **"Transparency International Corruption Perceptions index 2017"**, (Berlin: Transparency International Organization, 2017).

ويمكننا القول بأن الصورة العامة لأداء دول القارة الأفريقية في مؤشر مدركات الفساد سيئ للغاية وغير مشجع، حيث أنها تحتل المراكز المتأخرة في مؤشر مدركات الفساد من بين أقاليم العالم، وعلى الرغم من هذا الوضع السيء نجد أن بعض الدول مازال تتردى أوضاعها في الفساد وتسوء أحوالها، وقد يرجع ذلك الى عدم فعّالية وجدوى الاصلاحات الحكومية فى تحسين صورة دول القارة الأفريقية عالميًا من حيث الشفافية والنزاهة، وهذه النتائج تتطلب قيام حكومات تلك الدول باصلاحات واسعة وجدية من أجل رفع تنافسية بلدانهم فى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومواصلة المشاريع التنموية المختلفة.

أهم النتائج

يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها كما يلي:

١. وصلت مشكلة الفساد إلى أبعاد خطيرة في العديد من الدول الأفريقية، حيث قُدِّر نحو ٥٠% من الإيرادات الضريبية في أفريقيا وحوالي ٣٠ مليار دولار من المعونة قد تآكلت بسبب الفساد خلال عام ٢٠٠٤.

٢. يساهم الفساد في تزايد الفجوة بين الاغنياء والفقراء، فلقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن انتشار الفساد أدى إلى تزايد هروب رؤوس الاموال من الدول الأفريقية، وقدمت الدراسة بيانات عن ثروات بعض القادة الأفارقة والتي تم تهريبها الى الدول المتقدمة في الوقت الذي تعانى فيه تلك الدول من تزايد معدلات الفقر وانخفاض نصيب الفرد من الناتج.

٣. وقع أكثر من ثلث دول القارة الإفريقية (٣١,٥%) في الفئة (٣٠ –٣٩) وهي من الفئات الأكثر فسادًا، حيث بلغ عدد دول القارة الأفريقية في تلك الفئة نحو (١٧) دول من بين (٥٠) دولة شملها المؤشر على مستوى العالم.

٤. جاءت دولة أنجولا ضمن أكثر سبع دول فسادًا بالقارة الأفريقية حيث بلغت قيمة المؤشر نحو (١٩) درجة خلال عام ٢٠١٧ مقارنةً بنحو (١٥) درجة خلال عام ٢٠١٦، وإن حقق المؤشر تحسنًا بنحو ٥,٦% خلال عام ٢٠١٧ مقارنةً بعام ٢٠١٦.

٥. تُعد دولة بوتسوانا هي الأقل فسادًا من بين دول القارة الأفريقية حيث بلغ المؤشر حوال (٦١) درجة خلال عام ٢٠١٧ مقارنةً بنحو (٦٠) درجة خلال عام ٢٠١٦، في حين كانت دولة الصومال هي الأسوأ على مستوى القارة الأفريقية بنحو (٩) درجات خلال عام ٢٠١٧ مقارنةً بنحو (١٠) درجات خلال عام ٢٠١٦.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

أولاً: كتب:

١. الألباني محمد ناصر الدين، "**صحيح ابن ماجة**"، (بيروت: مكتبة التربية العربية لدول الخليج، ١٤٠٨هـ)، الجزء الثاني.

٢. الفيومي أحمد بن محمد علي، "**المصباح المنير معجم عربي عربي**"، (القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٤).

٣. اليوت . ك . أ (محرر)، **الفساد والاقتصاد العالمى**، ترجمة محمد جمال امام، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٠).

٤. حمدي عبدالرحمن حسن، **الفساد السياسي في افريقيا**، (القاهرة: دار القارئ العربي، ١٩٩٣).

ثانيًا: مقالات:

١. أبو العز نهلة أحمد، ""تداعيات ظاهرة الفساد وأثرها على النمو الاقتصادي في أفريقيا: نيجيريا نموذجاً"، **مجلة مصر المعاصرة**، (القاهرة: الجمعية المصرية للإحصاء والاقتصاد السياسي والتشريع، ٢٠١٥).

٢. حساني رقية، الفساد الاقتصادي وأبعاده وانعكاساته على النمو، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد العشرون، (الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر ٢٠١٠).

٣. دانييل كاوفمان، "تأثير الفساد": **مجلة التمويل والتنمية**، سبتمبر ٢٠١٥، (واشنطن، صندوق النقد الدولي، سبتمبر ٢٠١٥).

٤. عبد الفضيل محمود، مفهوم الفساد ومعاييره، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٣٠٩، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر ٢٠٠٤).

٥. على عبد القادر على، مؤشرات قياس الفساد الإداري، **جسر التنمية**، العدد السبعون، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، فبراير ٢٠٠٨).

٦. مشري عبد الحليم، عمر فرحاني، "الفساد الإداري: مدخل مفاهيمي"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، العدد الخامس، (بسكرة– الجزائر: جامعة محمد خيضر، ٢٠١٣).

٧. منيعم جعفر حسين، "تأثير الفساد على مناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية"، **مجلة دراسات اقتصادية**، العدد (١٦)، (عدن، يوليو – سبتمبر ٢٠٠٥م).

٨. مفيد زنون يونس، عدنان دهام أحمد، أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسات الحكم، **مجلة تنمية الرافدين**، العدد ١٠٩، مجلد ٣٤، (جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٢).

٩. مورو، باولو، "الفساد، الأسباب والنتائج"، **مجلة التمويل والتنمية**، (واشنطن: صندوق النقد الدولي، مارس ١٩٩٨م).

١٠. عبيد هناء، **الاتحاد الافريقي ومجابهة الفساد: دراسة حالتي كينيا ونيجيريا**، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، http://acpss.ahram.org.eg

١١.سايح بوزيد، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، **مجلة الباحث**، العدد ١٠، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ، ٢٠١٠).

١٢.سعيد ناصر خليفة عبد المولى، "تقييم دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في مكافحة الفساد الإداري في الجمهورية اليمنية"، **مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي**، (القاهرة: جامعة الأزهر، ٢٠٠٧).

١٣.يونس مفيد زنون، أحمد عدنان دهام، أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسات الحكم، **مجلة تنمية الرافدين**، العدد ١٠٩، مجلد ٣٤، (جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٢).

ثالثًا: تقارير:

١. أحمد أحمد مرسول، "قضايا الفساد ومؤثراته المختلفة"، **مجلة النبأ**، (بيروت: العدد ٢٧، ٢٠٠٣).

٢. الأمم المتحدة، "**اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**"، الدورة الثامنة والخمسون، (واشنطن: ٢١ نوفمبر ٢٠٠٣)، على الرابط التالي:
At: http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan038992.pdf

٣. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **الفساد والتنمية** "**مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر**"، نيويورك، ديسمبر ٢٠٠٨.

٤. الاتحاد الإفريقي، "**اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد**"، (موزمبيق، ١١ يوليو ٢٠٠٣)، على الرابط التالي:
At: https://au.int/sites/default/files/treaties/7786-treaty-028_african_union_convention_on_preventing_and_combating_corruption_e.pdf

٥. السالوس طارق محمود عبد السلام، "**التحليل الاقتصادي للفساد**"، (القاهرة: جامعة حلوان، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥).

٦. السكارنه بلال خلف، "**أخلاقيات العمل**"، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩).

٧. السن عادل عبدالعزيز، "**مكافحة أعمال الرشوة**"، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٩).

٨. الغالبي طاهر، والعامري صالح،"**المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**"، (عمان: دار وائل، ٢٠١٠).

٩. الكبيسي عامر، "**الفساد والعولمة تزامن لا توأمة**"، (الرياض: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٥).

١٠.اللجنة الفرعية التنسيقية لمكافحة الفساد، جمهورية مصر العربية، **الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤ – ٢٠١٨**، (جمهورية مصر العربية، اللجنة الفرعية التنسيقية لمكافحة الفساد، ٢٠١٤).

١١.بلال عبد الرحيم أحمد، "**من أدب المجتمع المدني ودورها في ترقية النزاهة والشفافية في الوطن العربي**"، (القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٧).

١٢.خليل عطا الله، "**مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي (تجربة الأردن)**"، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٩م).

١٣.سامي عبد الستار عبد الحميد، "**حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق**"، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٣).

١٤.عبد اللطيف فخري، "**أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفسادفي الوظائف الحكومية**"، على الموقع التالي:
www.maannews.net/arb/library.aspxFF.

١٥.عقلان حمود عبد الله صالح، "**الفساد الإداري في الجمهورية اليمنية**"، (صنعاء: ندوة الإصلاح الإداري في الجمهورية اليمنية، ١٩٩٦م).
١٦.متولي عبد الحميد، "**نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية**"، (الإسكندرية: منشأة المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٩٢).

رابعًا: بحوث منشورة:

١. الجابري عبد الله بن حاسن، الفساد الاقتصادي أنواعه، أسبابه، آثاره، وعلاجه، ورقة عمل مقدمة ضمن اعمال **المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي**، (جدة: جامعة أم القرى، ٢٠٠٩).
٢. العربي نبيل صلاح، نجا على عبد الوهاب، "الفساد في المنطقة العربية"، **المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة**، جامعة الإسكندرية، "حوكمت الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية"، في الفترة ٨-١٠ سبتمبر، (الإسكندرية: كلية التجارة، ٢٠٠٥).
٣. الفارسي أحمد بن عبدالله بن سعود، "تجريم الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة دراسة مقارنة"، **رسالة ماجستير** تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٨).
٤. السكري فتحي بن حسين، "دراسة حول أسس وأساليب مكافحة الفساد الإداري"، **ندوة "دور المؤسسات المالية والمصرفية في مكافحة غسيل الأموال"**، المنعقدة في تونس، ١٩-٢٣ أغسطس ٢٠٠٧، (القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٨).
٥. السن عادل عبد العزيز، "مكافحة أعمال الرشوة"، **ندوة: "المال العام ومكافحة الفساد المالي والإداري"**، المنعقدة في تونس، ١٤ – ١٨ مايو ٢٠٠٨، (القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٨).
٦. السن عادل عبد العزيز، "متطلبات مواجهة المخالفات المالية والإدارية"، **الملتقي العربي الأول: "تطوير الجهاز الإداري الحكومي"**، (الإسكندرية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٨).
٧. عبد الله عمرو ، **مؤشرت الادارة الرشيدة: مكافحة الفساد والتمثيل والمساءلة**، ورقة عمل مقدمة ضمن اعمال الملتقى العربي الثاني: "الادارة الرشيدة خيار للإصلاح الإداري والمالي، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، ٢٠٠٩).
٨. منصور صبحي، "أخلاقيات الوظيفة العامة والفاسد الإداري"، **ملتقي: "الاتجاهات المعاصرة لإدارة الوظيفة العامة وشؤون الموظفين"**، المنعقد في الرباط من ١٦ – ٢٠ يوليو ٢٠٠٧، (القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٨).

ثانيًا: مراجع باللغة الإنجليزية:

Books:

1. Akani Christian, **Corruption in Nigeria, The Niger Delta Experience,** (2002),
   At: http://www.africanbookscollective.com/books/corruption-in-nigeria.
2. Pierce Steven, **Moral Economies of Corruption: State Formation and Political Culture in Nigeria** (2016),
   At: https://www.dukeupress.edu/moral-economies-of-corruption.
3. Samuel.P.Huntington, "Modernization and Corruption", **Article in the book of Political Corruption "Concepts and Contexts"**, by Arnold .J.Heidenheimer and Michael Johnston, 3rd Edition Transaction Publishers, 2001.
4. Smith Daniel Jordan, **A Culture of Corruption: Everyday Deception and Popular Discontent in Nigeria** (2008),
   At: http://press.princeton.edu/titles/8266.html.

Articles:

1. Adenike E., T., "An econometric analysis of the impact of Corruption on economic growth in Nigeria", **Journal of Business Management and Economics**, 2013, Vol. 4, No. 3,
   Available at: http://e3journals.org/cms/articles/1362973871_Adenike.pdf.
2. Adela s., Bernard D. & Perseta G. "Corruption impact on Economic Growth: An Empirical Analysis", **Journal of Economic Development**, 2014, Vol. 6, No. 2,
   Available at: https://www.google.com.eg/.
3. Ades, A. and R. Di Tella, "The Causes and Consequences of corruption: A Review of Recent Empiricol Contribution" **IDS Bulletin**, 1996, Vol. 27, No.2.
4. Ajie, H., Oyegun Gbenga, "Corruption and Economic Growth in Nigeria: An Empirical Analysis 1996 – 2013", **European Journal of Business and Management**, Vol.7, No.5, (Nigeria: 2015).
5. Awojobi, Oladayo Nathaniel, "Corruption and Underdevelopment in Africa: a Discourse Approach", **International Journal of Economics, Commerce and Management**, Vol. II, Issue 10 (United Kingdom: IJECM, Oct 2014).
6. Daniela V., Danut J., & Carmen P.,"Determinants of Corruption in Romania and its Impact on Economic Growth", **Analele Stiintifice ale Universitatii "Alexandru Ioan Cuza**", (Romania: din Iasi - Stiinte Economice, 2011, vol. SE),
   Available at: http://econpapers.repec.org/.
7. Ekundayo Mathew Rotimi and others, "Analysis of Corruption and Economic Growth in Nigeria "**Afro Asian Journal of Social Sciences,** Volume 4, No. 4.2 (Nigeria: Brookings Institution, Omu-Aran, Kwara State, Landmark University, College of Business and Social Sciences, 2013).
8. Ghalwash T., "Corruption and Economic Growth: Evidence from Egypt", **Modern Economy**, 2014, Vol. 5, http://www.scirp.org/journal/me http://dx.doi.org.
9. Gbenga Lawal "Corruption and Development in Africa: Challenges for Economic and Political Change", **Humanity and Social Sciences Journal**, vol. 2, No. 1, July 2007.

10. Ghoneim A. F. & Ezzat A. M., "Growth and Corruption in Arab Countries: What Type of Relationship connects them?", **Journal of Economics and International Finance**, 2016, Vol. 8, No. 5,
Available at: http://www.academicjournals.org/JEIF.
11. Goddy Uwa Osimen**,** and others**,** "An Assessment of Corruption in the Public Sector in Nigeria: A Study of Akure South Local Government Area, Ondo State", **Canadian Academy of Oriental and Occidental Culture**, Vol. 9, No. 5, (College of Social and Management Sciences, Achievers University, Owo, Nigeria, 2013).
12. Habib, M. and L. Zurawicki, "Corruption and foreign direct investment", **Journal of International Business Studies**, (Massachusetts: University of Boston: vol. 33, No. 2 -Second quarter, 2002).
Available at:http://www.rcmewhu.com/upload/file/20150528/20150528101547_5713.pdf.
13. Jalal K. & Mustapha M., "Corruption Impacts on Growth and Development of the Moroccan Society", **Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)**, 2016, Vol.7, Iss. 1., Available at: www.iosrjournals.org.
14. Kevin, Murphy, Andrei Shleifer and Robert Vishny, Why is Rent-seeking so Costly to Growth? **American Economic Review**, (Cambridge: Harvard University, vol. 83, No. 2, 1993),
Available at: https://scholar.harvard.edu/shleifer/files/rent_seeking.pdf.
15. Lawal Gbenga, "Corruption and Development in Africa: Challenges for Political and Economic Change", **Humanity and Social Sciences Journal**, (Nigeria: Department of Political Science, Olabisi Onabanjo University, vol. 2, No. 1, 2007),
Available at: http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.631.5272&rep=rep1&type=pdf.
16. Marie Fleckleton, Allan Wright, Roland Craigwell ,Economic growth, Foreign Direct Investment and Corruption in Developed and Developing Countries**. Jounal of Econmic Studies** , Vol. 39 (Bingley: Emerald Group Publishing Limited, June 2014).
17. M. Ogbeidi Michael, "Political Leadership and Corruption in Nigeria Since 1960: A Socio-economic Analysis" **Journal of Nigeria Studies,** Volume 1, Number 2, (Nigeria: University of Lagos, Department of History and Strategic Studies, 2012).
18. Mashal A. M., "Corruption and Resource Allocation Distortion for "ESCWA" Countries", **International Journal of Economics and Management Sciences**, 2011, Vol. 1, No. 4, Available at: https: www.google.co.uk.
19. Olaniyi Evans, Raymond Alenoghena, Corruption Effects on Nigeria: Aggregate and Sectoral Estimates Using VAR, **Journal of Economic & Financial Studies,** vol.3, no.3, (june 2015),
At:https://www.academia.edu/14976968/Corruption_Effects_on_Nigeria_Aggregate_and_Sectoral_Estimates_Using_VAR.
20. Oni T. O. & Awe O. O., "Empirical Nexus between Corruption and Economic Growth (GDP): A Cross Country Econometric Analysis", International Journal of Scientific and Research Publications, 2012, Vol. 2, Iss. 8,
Available at: http://www.ijsrp.org/.
21. O. Okolo Philips, and others**,** "Corruption in Nigeria: The Possible Way Out", **Global Journal of Human-Social Science**, Vol. 14, No. 7, (College of Social and Management Sciences, Achievers University, Owo, Nigeria, 2014).

22. Phillips P. C. B. & Hansen B. E.,"Statistical inference in instrumental variable regression with processes", **Review of Economic Studies**, 1990, Vol. 57, No.1,
Available at: http://restud.oxfordjournals.org/.
23. Richard Amaechi Onuigbo, Eme Okechukwu Innocent, Analysis of Legal Frameworks for Fighting Corruption in Nigeria: Problems and Challenges, **Kuwait Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review,** Vol. 5, No.3, (Los Anglos: OMICS International Journals, November 2015).
24. Rotimi Ekundayo Mathew, Obasaju Barnabas et al. Analysis of Corruption and Economic Growth in Nigeria**, Afro Asian Journal of Social Sciences**, Volume 4, No. 4.2 (2013),
At: http://www.onlineresearchjournals.com/aajoss/art/109.pdf.
25. T. Adenike Egunjobi, "An econometric analysis of the impact of Corruption on economic growth in Nigeria" **Journal of Business Management and Economics,** Vol. 4 No. 3 (Nigeria: Redeemer's University, Department of Economics and Business Studies, 2013).
26. Tachiwou A. M., (2014), "Empirical Studies: Corruption and Economic Growth", **American Journal of Economics**,2014, Vol. 5, No. 2,
27. Available at: http://article.sapub.org/.
28. Tachiwou A. M., "Corruption and Economic Development in West African Economic and Monetary Union (UEMOA)**", Journal of US-China Public Administration**, 2014, Vol. 11, No. 6.
Available at: https://www.google.com.eg/url.
29. Zouhaier H, "Corruption Investment and economic growth", **IJER**, 2011, Vol. 2, No. 5,
Available at: https://www.ijeronline.com.

Working Papers:

1. Daniel Kaufmann, Aart Kraay, Massimo Mastruzzi, **Governance Matters VIII, Aggregate and Individual Governance Indicators 1996 -2008**, Policy research, No. 4978, (Wachington D.C.: The World Bank, June 2009).
2. Vito Tanzi and Hamid R.Davoodi, **Corruption, Growth, and Public Finances**, IMF Working Paper, WP/00/182, (Washington D.C.: IMF, Nov., 2000).
3. **———————————————, "Corruption, Public Investment and Growth"**, IMF Working Paper, No. WP/97/139, (Washington, D.C.: International Monetary Fund, 1997).
Available at: http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/wp97139.pdf.

Reports:

1. Action Aid Nigeria, **Corruption and Poverty in Nigeria**, (Abuja: Action Aid Nigeria, 2015).
2. Geroge AYttea, Biting Their Own Tails, "**African Leaders and the Internalist Intricacies - of the Rape of a Continent**", A Key note Address to SORAC, Nov. 7-9, 2002 - New Jersey,
Available at: http://www.sorac.net/site/2002/11/sorac-2002-internalist-vs-externalist-interpretations-of-african-history-and-culture/.
3. Brown Malachi Elisha**, Corruption and Violence in Africa: a Case Study of Nigeria**, (Geneva: University of Basel, 2014),

At:http://www.globethics.net/documents/4289936/13403252/GE_Focus_14_web.pdf.
4. Central bank of Nigeria (CBN**), CBN Statistical Bulletin**, Various Issues.
5. Chêne, M., **South-South Anti-Corruption Cooperation Mechanisms,** U4 Expert Answer,At:http://www.u4.no/publications/south-south-anti-corruption-cooperation-mechanisms/downloadasset/391.,2009.
6. Marie Chêne, **"Overview of Corruption and Anti-Corruption in Angola"**, (Berlin: Transparency International Organization, 2011),
   At: https://www.transparency.org/whatwedo/answer/overview_of_corruption_and_anti_corruption_in_angola.
7. David, Driscol, "**Roads to nowhere: How Corruption in Public Investment Hurts Growth"**, (Washington, D.C.: International Monetary Fund, March 1998),
   Available at: https://www.imf.org/external/pubs/ft/issues12/issue12.pdf.
8. Elizabeth Nduku, John Tenamwenye (eds.), **Corruption in Africa: A Threat to Justice and Sustainable Development** (Geneva: Globethics. net , 2014).
9. Ernst & Young Global Limited (EY), **EY's attractiveness survey Africa 2015: Making choices**, (Durban: EY, 2015).
10. Frunzik Voskanyan, **a Study of The Effects of Corruption on Economic and Political Development of Armenia**, A Master's Essay Submitted to the Faculty of the Graduate School of Political Science and International Affairs for partial Fulfilment of the Degree of Master of Arts ,(Yerven: university of Armenia, Nov. 2000).
11. Ministério das Finanças, "**Relatório de Fundamentação do Orçamento Geral do Estado"**, (Angola: Luanda, Ministério das Finanças, 2015),
    At: http://www.info-angola.ao/attachments/article/4463/01%20%20Relat%C3%B3rio%20de%20 Fundamenta%C3%A7%C3%A3o.pdf
12. Johnston, M. , **"What can be done about Entrenched Corruption?"** Paper presented to the Ninth Annual Banl Conference on Development Economics, (Washington DC.:The World Bank, 30 April – 1 May 1997).
13. Keita Ibrahima Kalil, **the Review of Corruption as the Decelerator of Development in Africa; Causes, Consequences and Solutions,**
    At:https://www.academia.edu/ 7745823/The_Review_of_Corruption_as_the_Decelerator_of_Development_in_Africa_Causes_Consequences_and_Solutions.
14. Klitgaard Robert, International cooperation against corruption, **"Finance and development"**, (Washington, D.C.: IMF, March 1998).
15. Léonce, Ndikumana, **"Corruption and Pro-Poor Growth Outcomes: Evidence and Lessons for African Countries"**, (Massachusetts: political Economy Research Institute, 2007).
16. Pedone L, **"Caminhos da Transparência"**, (Brazil: São Paulo, Edição Electrónica, 2001),
    At: http://www.info angola.ao/attachments/article/4463/01%20%20Relat%C3%B3rio%20de%20Fundamenta%C3%A7%C3%A3o.pdf
17. Lumumba Patrick Loch Otiendo**, Corruption: the Bane of Africa**, (Geneva: University of Basel, 2014),
    At:http://www.globethics.net/documents/4289936/13403252/GE_Focus_14_web.pdf.
18. Instituto Nacional de Estatística, "**Resultados Definitivos Recenseamento Geral da População e Habitação 2014**", (Angola: Lunada, 2016).
    At:http://www.embajadadeangola.com/pdf/Publicacao%20Resultados%20Definitivos%20Censo%20Geral%202014_Versao%2022032016_DEFINITIVA%2018H17.pdf
19. Instituto Nacional de Estatística, **"Relatório do Inquérito Integrado sobre o Bem-estar da População – (IBEP) 2009",** (Angola: Lunada, 2010).

At: https://www.info-angola.com/attachments/article/4113/IBEP_Relatorio_AnaliticoVol.I_2011_.pdf

20. OECD, "Seminar proceedings: Effective Means of Investigation and Prosecution of Corruption", (Romania, 20 – 22 October 2010), At: http://www.oecd.org/corruption/acn/47588859.pdf
21. Okekeocha Chinelo, **a Case Study of Corruption and Public Accountability in Nigeria**, (Kennesaw State University, Kennesaw, Georgia, 2013).
22. Open Society Initiative for Southern Africa and African Minds (OSISA), **"Effectiveness of Anti-Corruption Agencies in Southern Africa"**, (South Africa: Cape Town, OSISA, 2017).
23. Plummer, Janelle, and Piers Cross, **"Tackling Corruption in the Water and Sanitation Sector in Africa"**, (Washington, D.C.: The World Bank, 2007).
24. Price water house Coopers Limited (PWC), **Impact of Corruption on Nigeria's Economy**, 2016, At:https://www.pwc.com/ng/en/assets/pdf/impact-of-corruption-on-nigerias-economy.pdf.
25. Robert Klitgaard**, International Cooperation Against Corruption**, (Washington, D.C.: IMF, Finance and development, March 1998).
26. Rose – Ackerman, S. **"Corruption: A Study in Political Economy"**, (New-York: Academic press, 1978).
27. Samira Lindner, **Anti-corruption Instruments of the African Union and Regional Economic Communities**, (Transparency International Organization, Sep. 2014).
28. Transparency International Organization, **International Corruption Perceptions index 2014**, (Berlin: Transparency International Organization, 2014).
29. ——————————————, **Anti-corruption Conventions in Africa: What Civil Society Can Do To Make Them Work,** (Berlin, Transparency International Organization, 2006).
30. ——————————————, **People and Corruption: Africa Survey 2015**, Global Corruption Barometer, (Berlin, Transparency International Organization, 2015).
31. ——————————————, **"Corruption Perceptions Index 2017: Full Source Description"**, (Berlin: Transparency International Organization, 2017).
32. ——————————————, **"Corruption Perceptions Index 2017: Technical Methodology Note"**, (Berlin: Transparency International Organization, 2017).
33. UK Aid, The Department for International Development: **Why corruption matters: understanding causes, effects and how to address them: Evidence paper on corruption, (**London: Department for International Development, Jan. 2015).
34. United Nations, Economic Commission for Africa, **"Measuring corruption in Africa: The international dimension matters - African Governance Report IV"**, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2016).
35. UNDP, Global Thematic Programme on Anti-Corruption for Development Effectiveness (PACDE), **MDGs and Anti-Corruption**, (New York: UNDP, 2015).

36. UN, **Global Dynamic of Corruption, The Role of the United Nations Helping Member State Build Integrity to Curb Corruption**, (Vienna: U.N., CICP-3, October 2002).
37. Voskanyan Frunzik, "**A Study of The Effects of Corruption on Economic and Political Development of Armenia**", A Master's Essay Submitted to the Faculty of the Graduate School of Political Science and International Affairs for partial Fulfilment of the Degree of Master of Arts, (Yerven: university of Armenia, Nov. 2000).
38. World Bank, **"World Development Report 1997: The State in a Changing World"**, (New York: Oxford University 1997).
39. World Bank, **"The Republic of Uganda Public Expenditure: Review report on the progress and challenges of budget reforms"**, Report No. 24882-UG, (Washington, D.C: World Bank, September 2002).
40. World Bank, **Worldwide Governance Indicators**, various issues, At: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home.